

الإثنين 11 شباط 2019

## رسالة إلى السيد جير أو بيدرسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، لتصحيح مسار المفاوضات

إلى: مبعوث الأمم المتحدة الخاص، السيد جير أو بيدرسن  
نسخة إلى: البلدان الديمقراطية الصديقة

السيد جير بيدرسون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص،

نود أن نهنئك على تبوؤك منصبك الجديد كمبعوث خاص إلى بلدنا سوريا.

نحن، الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، نتواصل معك دفاعاً عن حقوق الحراك الشعبي الديمقراطي، الذي خرج يُناضل من أجل الحرية والكرامة. نودُّ أن نُشارك معكم آمالنا ومخاوفنا بشأن مستقبل محادثات جنيف وعملية السلام في سوريا، بل ومستقبل سوريا أيضاً.

في بحر الصراع الوحشي، وشتى أنواع الفظائع والانتهاكات التي تشهدها سوريا منذ آذار 2011، كانت الأمم المتحدة - من خلال عملية جنيف - على نحو ما تدعمه البلدان الصديقة توقّر وميضَ أمل للشعب السوري وتطلعاته نحو الديمقراطية. وقد عُقدت ثمان جولات من المحادثات حتى الآن، ويبدو أنّ عملية السلام تنزلق بشكل سريع عن متناول أيدينا، على الرغم من المعايير الجيدة للجهود المبذولة في ظلّ أسلافكم الثلاثة.

تلتزم الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى جانب مجموعة من المنظمات الأخرى التي تُمثّل المجتمع المدني السوري بدعم عملية جنيف، وكان جلُّ اهتمامنا هو المساهمة في تسهيل عملية انتقال سياسي ذات معنى، كشرط أساسي لبناء سوريا ديمقراطية وسلام مستدام. إلّا أنّ الوضع في سوريا من وجهة نظر حقوقية أصبح كارثياً، وتدهورت حالة حقوق الإنسان مع استمرار المحادثات. ولم تكن هذه المحادثات قادرة على المضي بالشعب السوري خطوة واحدة أقرب إلى أيّ سلام ذي معنى ومُستدام، حيث لم يتحقق أي اختراق مهما كان طفيفاً، سواء على صعيد توفير مستمر للمساعدات الإنسانية، أو حماية المدنيين، أو التوقف عن أعمال القصف الجوي أو التعذيب، أو إطلاق سراح معتقل واحد. ونعتقد أنّ هذه الإخفاقات تعود إلى اقتناع النظام السوري بعدم وجود حاجة أو ضغوط حقيقية عليه للموافقة على المشاركة في أية عملية تفاوض.



snhr



info@sn4hr.org



www.sn4hr.org

وبدلاً من إيجاد آليات من شأنها إجبار النظام السوري على الالتزام بقرارات مجلس الأمن، حاولت الأمم المتحدة إيجاد حلٍّ للحفاظ على عملية جنيف على قيد الحياة، وهذا ما حدث تماماً منذ محادثات جنيف 4 حتى 8، حيث تم تقسيم مسار المفاوضات إلى أربع "سلال" وهي هيئة الحكم، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب. وبما أنّ النظام السوري رفض بشدة مناقشة السلة الرئيسة تحديداً وهي تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات كاملة، على ما يبدو لأنها كانت في حدّ ذاتها جزءاً من الحلّ المقترح، تحوّل التركيز بدلاً من ذلك إلى ما يمكن أن يُسمى فقط وبشكل اسمي بعملية الدستور والانتخابات.

لكن قرار مجلس الأمن رقم 2254 له تسلسل منطقي وواضح، فالانتقال السياسي يبدأ بهيئة حكم انتقالي ومرحلة انتقالية يتوقف فيها القتال وتسود فيها بيئة آمنة، تُمهّد الطريق لعودة المشردين داخلياً وخارجياً وهم قرابة 12 مليون سوري، وتوقف سطوة ووحشية الأجهزة الأمنية، ومن ثمّ عملية دستورية قبل إجراء انتخابات جديدة.

انتهت خطة "السلال الأربعة" إلى استباق النتائج المرجوة من القرار بدلاً من تعزيزها. وقد حققت هذه الخطة بالنسبة إلى العدد الهائل من السوريين، الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان على يد النظام السوري، حققت عكس ما يرمي إليه قرار مجلس الأمن رقم 2254 وخالفته وشوّهته بشكل صارخ، فمن منظور خطة التنفيذ الخاصة بـ "السلال"، يُمكن النَّظَر إلى القرار على أنه طريقة أكيدة لإنهاء فكرة حقوق الإنسان في سوريا ومعها أية آفاق لسلام طويل الأمد. وإنّ الشروع في هذه الخطة قد أدى -عن غير قصد- إلى تخريب عملية الانتقال السياسي في سوريا.

وقد نجحت روسيا على الرغم من تورط النظام السوري في عشرات الآلاف من الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، نجحت في عرقلة بل وقلب مسار العملية السياسية بالكامل من خلال استخدام حقّ النقض (الفيتو) في 12 مناسبة وتعبئة قواتها العسكرية لدعم النظام السوري. ومن خلال الاستيلاء على بعض المهام المنوطة بالأمم المتحدة، مثل المفاوضات الخاصة بتشكيل اللجنة الدستورية، التي حوّلتها إلى سوتشي، وبذلك فإنّ روسيا تقوّضُ فعلياً ولاية الأمم المتحدة ذاتها. ولسوء الحظ، ينظرُ الشعب السوري إلى خطة "السلال" على أنها أسهمت في هذه الاستراتيجية الماكرة.

وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أنّه مهما كانت النتائج المحتملة لأية لجنة دستورية تشكّلت في ظلّ هذه الظروف، فإنّها ستؤدي بلا ريب إلى إعادة تأهيل النظام السوري وإضفاء الشرعية عليه. وغني عن القول إنّ أية عملية سياسية ناجحة سوف تكون بالتأكيد نتاجاً عن وجود لجنة ذات شرعية تُمثّل حقاً تطلعات الشعب السوري، تليها عملية انتخابية حرة تتم وفقاً للمعايير الدولية. وفي غياب أي تفويض

شرعي بتشكيل الدستور، فإنّ أية نتيجة دستورية من شأنها إما أن تضيء شرعية على دستور 2012، الذي يحمي إلى حدّ كبير الممارسات الوحشية لأجهزة النظام السوري الأمنية، أو ستنشئ إطاراً جديداً لكنه قمعي ومماثل. وبالتالي فإنه من غير الواقعي توقُّع أن تكون هناك أية انتخابات حرة إذا تم تنفيذها في بيئة تُسيطر عليها الأجهزة الأمنية الوحشية بمساندة الميليشيات الإيرانية والقوات الروسية. أو في المناطق التي تُسيطر عليها القوى والميليشيات المتطرفة، لأنّ بيئات كهذه تفتقر إلى أيّة مقومات من الممكن أن تُفضي إلى عملية ديمقراطية.

علاوة على ذلك، فإنّ ضمان سلامة الانتخابات في تلك المناطق من المرجَّح أن يصبح مبرراً لحملة عسكرية دموية هدفها الفعلي في الواقع قمع الشعب السوري وتخيره بين الخضوع أو الإبادة. وبالتالي، فإنّ هذه "الانتخابات" ستؤدي إلى نصر أكيد للنظام السوري وأجهزته الأمنية - سواء كان النظام سيفوز مباشرة في كل منطقة أم لا-. وإنّ إشراف الأمم المتحدة لن يُلغي رعب وخوف السوريين من توحش وتغلُّو أجهزة النظام الأمنية، أو من العواقب التي سيتحملها الناخبون في أعقاب الانتخابات، بصرف النُّظر عن نتائجها. كما إنّ ما تتطلبه الانتخابات الديمقراطية ليس فقط الأطر الشرعية وحرية المشاركة كناخب ومرشح، بل إنّها تتضمن أيضاً أن تكون النتيجة مقبولة من جميع الأطراف، ومن الشعب السوري بشكل أساسي. وهناك 12 مليون سوري ممن نزحوا داخلياً وخارجياً؛ نتيجة لممارسات النظام السوري وحلفائه بأغلبية ساحقة، لن يكونوا قادرين على المشاركة في أية انتخابات من هذا القبيل تحت سلطة النظام السوري. وهذا من شأنه أن يجعل دور الأمم المتحدة الإشرافي في أحسن الأحوال سطحيّاً، بينما تبقى السيطرة الفعلية في يد النظام السوري مع حليفه الأجنبيين الرئيسيين، إيران وروسيا. وفي النهاية، سيستخدم النظام السوري العملية الدستورية والانتخابية المؤطرة في ظلّ هذه الظروف لاكتساب مزيد من الشرعية والعودة تدريجياً إلى الساحة الدولية؛ ما سيفسح المجال للنظام السوري الحالي المتورط في قتل مئات آلاف السوريين وتشريدهم كي يقود العملية الانتقالية، ويستمر إلى ما بعدها.

ودون أدنى شك، فهناك مشكلات عميقة في الدستور السوري، لكن هذا لا يعني أنه من المقبول التلاعب بعملية المفاوضات وقلب مسارها، وتظلّ المشكلة الأساسية الممتدة منذ عهد حافظ الأسد هي تطبيق أحكام الدستور والالتزام بها، ونحن، في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقنا مراراً وتكراراً في عدد كبير من التقارير التي أصدرناها أنّ النظام السوري ينتهك بشكل روتيني ويومي عدداً من البنود في الدستور السوري الحالي من خلال تعذيب المواطنين وقتلهم وإخفائهم قسرياً، إضافة إلى ممارسات أخرى، مع عدم وجود طريقة لردعه عن هذه الأعمال.

من جهة أخرى نود الإشارة إلى مشاركة المجتمع المدني الديمقراطي في المفاوضات، الذي تركزت مطالبه بشكل أساسي على قضية المحاسبة والإفراج عن المعتقلين وكشف مصير المختفين، ورفع مستوى المساعدات الإنسانية وتنظيم عمليات توزيعها.

لا يمكن التأكيد بشكل كافٍ على مدى أهمية مشاركة المجتمع المدني في المفاوضات من أجل ضمان سماع الأصوات السورية خارج البيئة السياسية. غير أنه حتى الآن، رغم أن دور المجتمع المدني مرحب به من حيث المبدأ، فإن إدراجه لا يأتي دون عيوب كبيرة، وفي بعض الأحيان يفتقر إلى الشفافية، وفي أحيان أخرى أدرجت جهات لا تمثل الفاعلين في المجتمع المدني ولم تكن مستقلة أو حتى ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

بناءً على ما تم إيراده سابقاً في هذه الرسالة فإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نوصيكم والدول الصديقة بالتالي:

أولاً: يجب على الأمم المتحدة استعادة خطوات عملية التفاوض وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبيان جنيف، ويجب التخلي نهائياً عن الوصفة الحالية لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحرب المفتوحة.

ثانياً: يجب على الدول الصديقة أن تُعزز دعمها للتسلسل المنطقي في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 وأن تضمن مع الأمم المتحدة عدم ممارسة الضغط على المعارضة السورية والمجتمع المدني للانحراف عن المبادئ الأساسية للقرار.

ثالثاً: يجب على الأمم المتحدة تفعيل دور المجتمع المدني من خلال إشراك مجموعات وطنية نشطة وتفادي أخطاء دعوة مجموعات غير موجودة لمجرد إعطاء انطباع عن عملية استشارية شاملة. كما ينبغي استبعاد المنظمات والأفراد الذين تورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من القيام بأي دور في العملية. أخيراً وليس آخراً، يجب نقل توصيات المجتمع المدني سليمة كما هي.

في نهاية المطاف، سيكون التاريخ دائماً شاهداً على الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة للشعب السوري في طريق السلام. نحن ندرك تماماً حقيقة أن القضية السورية هي قضية معقدة تتطلب خطوات جريئة تستند إلى مبادئ عالية توضع حقوق الإنسان والديمقراطية والمحاسبة والعدالة الانتقالية فوق أية اعتبارات أخرى. ستقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان دائماً بتقديم الدعم والمساعدة في التحقيقات وتقديم أية بيانات مطلوبة على أمل توجيه السفينة السورية إلى برّ الأمن والسلام.